

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩١١

الجمعة، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

|          |                                                    |                 |
|----------|----------------------------------------------------|-----------------|
| الرئيس:  | السيد مسعود خان                                    | (باكستان)       |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي                                     | السيد إيتشيف    |
|          | أذربيجان                                           | السيد مهديف     |
|          | الأرجنتين                                          | السيد إستريم    |
|          | أستراليا                                           | السيد كوينلان   |
|          | توغو                                               | السيد مينان     |
|          | جمهورية كوريا                                      | السيد كم سوك    |
|          | رواندا                                             | السيد كينامورا  |
|          | الصين                                              | السيد تيان لن   |
|          | غواتيمالا                                          | السيد روسينتال  |
|          | فرنسا                                              | السيد أرو       |
|          | لكسمبرغ                                            | السيدة لوكا     |
|          | المغرب                                             | السيد لوليشكي   |
|          | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد برهام     |
|          | الولايات المتحدة الأمريكية                         | السيد ديلورنتيس |

## جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2012/977)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## توطيد السلام في غرب أفريقيا

### تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة

لغرب أفريقيا (S/2012/977)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد سعيد جينيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/977، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد جينيت.

السيد جينيت (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض التقرير العاشر للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/977).

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢ (انظر S/PV.6804)، لا يزال غرب أفريقيا يواجه تحديات كبيرة في مجال الحوكمة وتوطيد السلام ومنع نشوب الصراعات، كما يتضح من الأزمة التي تشهدها منطقة الساحل حاليا، لا سيما في مالي، وكذلك في غينيا - بيساو، ومحمل التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

في مالي، طبقا للقرارين ٢٠٥٦ (٢٠١٢) و ٢٠٧١ (٢٠١٢)، واصلت العمل بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأصحاب المصلحة الآخرين لدعم تنفيذ مختلف ركائز المفهوم الاستراتيجي الذي اعتمد في اجتماع فريق الدعم والمتابعة في مالي، الذي عقد في باماكو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

ومنذ صدور تقرير الأمين العام عن الحالة في غرب أفريقيا، قمت بإجراء سلسلة من المشاورات في المنطقة دون الإقليمية بغية تسريع تنفيذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، خصوصا العملية السياسية، في الوقت الذي كانت التحضيرات جارية فيه للانتشار العسكري. وقد سافرت إلى باماكو يومي ٢٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، من أجل تشجيع السلطات المالية على تعزيز التلاحم الوطني الذي توجد حاجة ماسة إليه، للمضي قدما بتنفيذ مهام الفترة الانتقالية، ولا سيما فيما يتعلق باعتماد خريطة الطريق الرامية لإنهاء المرحلة الانتقالية، بما في ذلك من خلال إجراء الانتخابات، فضلا عن التحضير للمفاوضات مع الجماعات المسلحة المستعدة لقطع علاقاتها بالجماعات الإرهابية والاعتراف بوحدة مالي وسلامتها الإقليمية.

وفي أعقاب زيارتي إلى باماكو، أيدت جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف التحضير لجولة لاحقة من المفاوضات، المقرر عقدها مبدئيا في واغادوغو بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير.

ومع ذلك، فإن قرار أنصار الدين بالتخلي عن وقف الأعمال العدائية وهو ما اتفق عليه في ٤ كانون الأول/ديسمبر، بوساطة من الجماعة الاقتصادية، وتقدم العناصر المتطرفة جنوبا عجلا في تسريع المسار العسكري. ولقد حدا هذا التقدم بسلطات مالي إلى التماس مساعدة فرنسا من أجل وقف تقدم مجموعات المتطرفين. والقرار الذي اتخذته فرنسا لاحقا بالتدخل

وسريعا بينما ينظر مجلس الأمن في الرسالة التي قدمها الأمين العام بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير.

وأرحب بالالتزام الذي ما فتئ أعضاء المجلس يعربون عنه باستمرار دعما لترافق المسارين العسكري والسياسي. ويجب أن نكفل، مثلما كرر مؤتمر القمة الاستثنائية الأخير للجماعة الاقتصادية، عدم إهمال العملية السياسية، ومواصلة الجهود الرامية إلى توطيد العملية الانتقالية وتعزيزها. ومن الضروري الآن أن تضع سلطات مالي الصيغة النهائية لخارطة الطريق بغية إنهاء المرحلة الانتقالية من خلال عملية شاملة واستشارية، قبل اعتمادها. وأرحب بالمشاورات التي يقودها رئيس الوزراء ديانغو سيسوكو لهذا الغرض، وأشجعه على كفالة أن تكون هذه المشاورات شاملة قدر الإمكان لتحقيق توافق كبير في الآراء بشأن المضي قدما صوب احراز أهداف المرحلة الانتقالية.

وبالمثل، من المهم أن تستمر بجدية الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات بغية كفالة أن تجري هذه الانتخابات في أقرب وقت ممكن، وأنا أرحب بالتزام سلطات مالي في هذا الصدد. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أيضا العمل في نهاية المطاف على متابعة عملية مصالحة واسعة النطاق تعزز أسس التماسك الوطني في مالي. وفريق الأمم المتحدة الذي انتشر مؤخرا في باماكو سوف يكون متاحا بالكامل لدعم هذه العملية، وسوف أواصل دعم هذه الجهود شخصيا.

علاوة على ذلك، وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، وإلحاقا بالنداء الذي وجهه مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية في ١٩ كانون الثاني/يناير لتشجيع وسطاء الجماعة الاقتصادية على المثابرة في عملهم حتى يجري حل الأزميتين المؤسسية والأمنية في مالي، سوف ادم في الأسابيع المقبلة جهود الوساطة التي تنطوي على التعامل مع المجموعات غير الإرهابية وممثلين آخرين من سكان شمال مالي في سبيل التوصل إلى حل دائم لهذه المسألة في شمال مالي.

العسكري في مالي لتمهيد الطريق أمام نشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية أيده المجتمع الدولي على نطاق واسع.

كل هذه التطورات سجلت نقطة التحول للتركيز على المسار العسكري. وفيما تجري الاعمال القتالية، أدعو جميع الأطراف والقوى إلى كفالة الامتثال التام للقانون الإنساني الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنذ بداية الأعمال العدائية، زرت واغادوغو وأبوجا بتاريخ ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير على التوالي، للمشاركة في وساطة الجماعة الاقتصادية ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية. وقمت أيضا بزيارة باماكو، في ١٧ كانون الثاني/يناير، للاجتماع مع الرئيس ديونكوندا تراوري والمحاورين الآخرين من مالي. علاوة على ذلك، سافرت إلى أبيدجان في ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير، للمشاركة في وساطة الجماعة الاقتصادية ومجلس الأمن، وكذلك في مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية. ولقد أكد مؤتمر القمة استعداد رؤساء الدول في المنطقة دون الإقليمية لنشر بعثة الدعم الدولية، ولكنني ساهمت أيضا في تسليط الضوء على بعض التحديات الرئيسية الماثلة أمامنا، بما في ذلك ما يتعلق بالدعم اللوجستي، وما يتعلق أيضا بالتنسيق والقيادة والسيطرة، وهي أمور مطلوب من الأمم المتحدة والشركاء توفير الدعم لها.

وأود أن أشيد بالتعبئة التي قامت بها بلدان غرب أفريقيا، ونشرها بسرعة القوات على الأرض، والتعجيل بإضفاء الطابع العملي على بعثة الدعم الدولية. وعقب مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية الأخير، طلب إليّ رئيس سلطة الجماعة الاقتصادية، الرئيس الحسن واتارا، أن أؤكد للأمم المتحدة في نيويورك على الأهمية التي يوليها زعماء دول غرب أفريقيا لتوفير الدعم اللوجستي والمالي على الفور من جانب الأمم المتحدة بغية تيسير نشر بعثة الدعم الدولية. وآمل أن يلقي طلبهم ردا إيجابيا

لرؤساء الدول في ياوندي خلال نيسان/أبريل على ما نأمل، للبدء بعملية وضع الصيغة النهائية لإطار استراتيجي يرمي إلى مكافحة القرصنة والجريمة البحرية المنظمة. وتحضيراً لهذه الاجتماعات، أيدت اللجنة التوجيهية مشروع مذكرة تفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا تتعلق بالسلامة والأمن في الحيز البحري لغرب ووسط أفريقيا، فضلاً عن مشروع الإعلان السياسي الذي سيعتمد في مؤتمر قمة رؤساء الدول.

إن التوترات على طول الحدود بين ليبيا وكوت ديفوار، وعلى الحدود مع بلدان مجاورة أخرى، تبقى مصدراً للقلق. إنني أرحب بالتعاون الذي أبدته البلدان المجاورة لكوت ديفوار، وأشجعها على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز السلام الدائم في هذا البلد وفي المنطقة ككل. وبالاعتماد على التعاون في ما بين بعثتي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، يقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بتعزيز وضع استراتيجية دون إقليمية للتصدي للتهديد الناجم عن تحركات الجماعات المسلحة ونقل الأسلحة عبر الحدود، فضلاً عن التهريب، تمثيلاً مع القرار ٢٠٠٠ (٢٠١١) و ٢٠٦٦ (٢٠١٢). ويسرني أن أفيد بأن رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا قد أكد موافقته على اقتراحنا بعقد اجتماع يجمع بين الجماعة الاقتصادية، واتحاد نهر مانو، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة بهدف تحديد العملية الرامية إلى وضع هذه الاستراتيجية تحديداً أفضل.

وفي الوقت نفسه، فإن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وبعثات السلام في غرب أفريقيا وبقية هيئات منظومة الأمم المتحدة كلها ما برحت تساعد الحكومات في حوض نهر مانو في الحفاظ على مكتسبات السلام التي تحققت بشق الأنفس في السنوات الأخيرة.

وأود أن أشدد على أن الوضع في مالي يجسد الهشاشة والضعف السائدين في كل منطقة الساحل، بينما في الوقت نفسه ثمة آثار بعيدة المدى لأزمة مالي على المنطقة دون الإقليمية. وفيما تتكشف التطورات في مالي، هناك مخاطر حقيقية لعمليات التسلل وزعزعة الاستقرار في بعض الدول المجاورة لمالي، كما يتضح من الجهود التي تبذلها البلدان المجاورة لتشديد الإجراءات الأمنية على طول حدودها. وتهديد الإرهاب عموماً في المنطقة دون الإقليمية قد ازداد أيضاً جراء الوضع في مالي، وأشجع الجهود التي تبذلها الدول المجاورة لمالي وبلدان غرب أفريقيا الأخرى في سبيل تعزيز الإجراءات الأمنية الوقائية.

ومع ذلك، علينا أن نظل مدركين للقيود التي تواجهها البلدان المجاورة لمالي، ولتعزيز دعم المجتمع الدولي في مجالي مراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب، من بين أولويات أخرى. إن كل ما سبق ذكره يبرز أهمية مبادرة الأمم المتحدة بشأن منطقة الساحل بقيادة المبعوث الخاص رومانو برودي، الذي يلقي كامل الدعم من مكثتي ومن فريق الأمم المتحدة الإقليمي.

وإلى ما هو أبعد من الأزميتين في مالي ومنطقة الساحل، ما زالت المنطقة تواجه التهديد الذي تشكله القرصنة والسطو المسلح في بحر خليج غينيا. هذه الظاهرة لها إمكانات كبيرة بحيث تؤثر على التقدم الاقتصادي في البلدان الساحلية وغير الساحلية على حد سواء، فضلاً عن عرقلة طرق التجارة البحرية الدولية عبر المنطقة. ومنذ آخر إحاطة إعلامية لي إلى المجلس، قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بتيسير عقد اجتماعين للجنة التوجيهية المعنية بتنفيذ القرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، واحد في ليرفيل، وواحد في أبيدجان مؤخراً جداً.

ويسرني أن أفيد بأن هناك الآن اتفاقاً لعقد مؤتمر وزاري لدول خليج غينيا في بنن، خلال آذار/مارس، يعقبه مؤتمر قمة

دون الإقليمية لزيادة إشاعة الوعي، بما في ذلك مؤسسة كوفي عنان التي أخذت زمام مبادرات في ذلك المجال.

أما فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية في المنطقة دون الإقليمية، فأود أن أشدد على الحاجة إلى أن نظل يقظين لتحاشي وقوع أي أعمال عنف متعلق بالانتخابات. وأود أيضا أن أشيد بإجراء انتخابات عامة بنجاح في غانا وسيراليون وأن أثني على الدور الداعم الذي قامت به الجماعة الاقتصادية في ذلك الصدد. إن النتائج الناجحة التي حققتها، بما في ذلك التحديات التي تم التصدي لها على الرغم من أن القنوات القانونية التي أنشئت، توفر أسبابا للأمل. وفي الوقت نفسه، لا يزال يساورنا القلق إزاء التطورات الجارية في بلدان أخرى في غرب أفريقيا حيث سيتعين إجراء انتخابات فيها في عام ٢٠١٣، بمن فيها مالي، وغينيا وتوغو. ومن الجوهري لأي حوار صادق بين الحكومات والمعارضة والمجتمع المدني أن يتم السعي إليه بروح النية الحسنة والتعاون لتهيئة الظروف المفضية إلى عقد انتخابات سلمية وموثوقة. إن مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا سيواصل من جانبه جهود المساعي الحميدة لتشجيع الحوار كلما اقتضى الأمر ذلك.

يؤمن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بوفاء الشراكات بمسؤولياتها. ويسرني أن أبلغ بأن تعاون المكتب مع شركائه الإقليميين، ولا سيما مع الجماعة الإقليمية واتحاد حوض نهر مانو والاتحاد الأفريقي لا يزال يبشر بالخير. وقد تجلّى ذلك في الاجتماع الاستعراضي الذي عقدته مؤخرا مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا السيد كادري ديزيريه ويدراوغو وزملائه حيث بحثنا في ذلك الاجتماع الحالة في مالي، ومن الواضح أيضا أننا بحثنا المسائل الشاملة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والقرصنة، والجريمة البحرية المنظمة والحالة في اتحاد نهر مانو وضرورة وضع استراتيجية لتلك المنطقة لمكافحة الإرهاب والإدارة في القطاع الأمني.

يقوم المكتب أيضا بجهود ترمي إلى تعزيز إصلاح القطاع الأمني في المنطقة دون الإقليمية وذلك بتقديم الدعم لتطوير استراتيجية إصلاح القطاع الأمني في المنطقة دون الإقليمية، التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتقديم المساعدة المباشرة لعملية الإصلاح الأمني في غينيا. وبالإضافة إلى انخراط الأمم المتحدة في مالي، فإن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا يعمل حاليا على اكتشاف مجالات عمل أخرى لتعزيز عملية إصلاح القطاع الأمني في المنطقة دون الإقليمية.

إن الحالة في غينيا - بيساو وفي مالي لا تزال تظهر الحد الذي وصلت إليه الجريمة المنظمة في تطوير أنشطتها وتوسيع نطاق عملياتها، وهكذا تهدد بتقويض الحكم والأمن في المنطقة دون الإقليمية بشكل خطير. وفي الوقت نفسه، اتخذت بعض الخطوات الإيجابية خلال الستة أشهر الماضية لمواجهة أثرها، فقد بدأت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وجه الخصوص، بفضل دعم الأمم المتحدة ودعم الشركاء الثنائيين الآخرين، باتخاذ خطوات تبعث على التشجيع نحو تنفيذ خطة عملها الإقليمية للتصدي للمشكلة المتزايدة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات في غرب أفريقيا.

في ضوء تلك الديناميات الجديدة، وإذ نبني، على جهود التعبئة لدينا الوارد وصفها في تقرير الأمين العام، مع شركائنا الأساسيين في مبادرة ساحل غرب أفريقيا، أي إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، نعمل على استكشاف إمكانية عقد مؤتمر للمانحين لحشد المزيد من الدعم لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرة ساحل غرب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، أشعر بالتشجيع الكبير بزيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا في مجابهة هذا الخطر. ويعمل المكتب على إشراك شركاء مختلفين في المنطقة

حاليا جهودا حاسمة للتصدي للتحديات الضاغطة التي تقف في طريق إحلال السلم والأمن في المنطقة. ومن الجهة الأخرى، فإن الحالة في مالي وفي الساحل، إذا ما اقترنت بالتهديدات الشاملة في المنطقة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والقرصنة، فإنها تنطوي على إمكانية تقويض الأمن في غرب أفريقيا، بينما لم يتم حتى الآن التطرق للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة. إن استمرار اهتمام المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ودعمه لقادة الجماعة الاقتصادية وبلدانها لا يزال جوهريا لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين والتنمية في المنطقة دون الإقليمية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد جنيت على إحاطته الإعلامية.

أما الآن فأدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

أخيرا، أود أن أذكر مجلس الأمن بالتقدم الهام جدا الذي تحقق في عملية ترسيم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا من خلال جهود اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا، والتي يسرت لها الأمم المتحدة منذ البداية. وقد تم حتى الآن تقييم وإقرار ١ ٨٤٥ كيلو مترا من ما يقدر مجموعه بأكثر من ٢ ٠٠٠ كيلو متر. وأود أن أثني على التزام الأطراف بتلك العملية، بينما نشجعها على حل وضع المناطق المعلقة بغية اختتام التقييم الميداني للحدود. كذلك أشجع حكومتي الكاميرون ونيجيريا على زيادة الجهود لتعزيز تدابير بناء الثقة عبر الحدود التي تتناول الأمن ورفاه القطاعات السكانية المتأثرة بعملية ترسيم الحدود. وتؤيد الأمم المتحدة صياغة تدابير بناء الثقة مع حكومتي الكاميرون ونيجيريا لإضفاء البعد الإنساني على العملية السياسية في ترسيم الحدود.

أود أن أختتم إحاطتي الإعلامية بالتشديد على الحالة في غرب أفريقيا التي لا تزال عند مفترق طرق. فمن جهة، حقق قادة المنطقة تقدما كبيرا صوب تعزيز وتوطيد السلم، ويبدلون